كلمة

سعادة السفير/ د. فاضل محمد جواد

الأمين العام المساعد ، رئيس قطاع الشؤون القانونية

رئيس الأمانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب

في الاجتماع (60)

للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العدل العرب

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

17 / 5 /2017م

أصحاب المعالي والسعادة رؤساء وأعضاء الوفود

السيدات والسادة

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

تعتز الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بإنعقاد الإجتماع (60) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العدل العرب في مقرها، وإن إنعقاد مكتبكم الموقر هذا في جامعة الدول العربية وتحت رعاية معالي السيد/ أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية يجسد حرص معاليه على دعم وتوثيق أواصر التعاون العربي في شتى المجالات وعلى وجه الخصوص القانونية والقضائية تحقيقا للأهداف السامية لهذه الأمة الكريمة.

كما يشرفني ويسعدني في مستهل كلمتي أن أنقل إليكم تحيات معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية وتمنياته الطيبة أن تكلل أعمال هذا الاجتماع بالتوفيق والنجاح، متوجها بخالص الشكر والتقدير لأصحاب المعالي أعضاء المكتب التنفيذي على جهودهم المخلصة في متابعة تنفيذ قرارات المجلس ودعم أنشطته وبرامجه.

أصحاب المعالي والسعادة:

إن التعاون في المجال القانوني والقضائي هو الطريق الصحيح لتحقيق ما نأمل فيه من بناء مجتمعات سليمة يسودها العدل وتراعى فيها المبادئ والقيم الإنسانية واحترام حقوق الإنسان، بما يُحصنها من الأشكال المتعددة للإجرام المنظم والعابر للحدود من إرهاب، وفساد، ومخدرات وغيرها.

ومن هنا جاء جدول أعمال هذا الاجتماع يشمل موضوعات هامة تدل على حجم المسؤوليات وعظيم الآمال المعقودة على مكتبكم الموقر، وفى مقدمة هذه الموضوعات مكافحة الإرهاب من خلال تفعيل الإتفاقية العربية لمكافحة الارهاب وتعزيز التعاون العربي والدولي من أجل التصدي لهذه الآفة الخطيرة، بالاضافة الى إرساء دعائم لشبكة للتعاون القضائي العربي في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

كما يشمل جدول الأعمال الجهود المتعلقة بإعداد مشروع قانون عربي إسترشادي لتعويض ضحايا الأعمال الارهابية، والجهود العربية في مجال تنفيذ الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد، والإتفاقية العربية لتنظيم أوضاع اللاجئين في الدول العربية، وكذلك مشروع بروتوكول عربي للحد من إنتشار الأسلحة في المنطقة العربية، واستحداث آلية عربية للخبراء العدليين في الدول العربية لضمان رفع العمل العدلي العربي بما تطمح إليه الشعوب العربية، وذلك إيمانا من أصحاب السمو والمعالي وزراء العدل في الدول العربية بإن التعاون في المجال القانوني والقضائي هو الطريق الصحيح وحجر الأساس لتحقيق ما نأمل فيه من بناء مجتمعات سليمة يسودها العدل وتراعى فيها المبادئ والقيم الإنسانية واحترام حقوق الإنسان.

أصحاب المعالي والسعادة

من المنتظر من اجتماعنا هذا المزيد من العطاء، كما نعلق على اجتماعكم وطيد الأمل في السير بأعمال المكتب التنفيذي بما يواكب تطورات العصر ومستجداته ويرسخ دعائم العدل وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان ليسود الأمن في ربوع وطننا العربي، وهذا لن يتحقق إلا بتوفير الموارد اللازمة لتمويل الأنشطة التي يضطلع بها المجلس، وهى عديدة ومتشعبة، ولذلك ومن هذا المنبر أتوجه بالنداء إلى أعضاء المجلس للوفاء بالدعم الذي أقر لصالح هذا المجلس حتى لا يجد نفسه عاجزاً عن أداء مهامه ومسئولياته.

وفى الختام، أجدد الترحيب بكم، وأتوجه إليكم بالشكر على مشاركتكم متمنيا أن تكلل أعمال اجتماعنا هذا بتوصيات تعكس الإرادة التي يعبر عنها مجلسكم الموقر وخطوات وإجراءات ملموسة لتحقيق أهداف المجلس وتطلعاته، راجيا السداد والتوفيق لرئيس المكتب التنفيذي الجديد ونائبه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .